

مقدمة

هذا ليس بحثاً نظرياً في الدولة والمجتمع، ولو أنه يدعو إلى وجوب تدشين تفكير نظري في مسائل الدولة والسلطة والمجتمع المدني في الفكر العربي. إنه - بالأحرى - تأمل في جدلية حادة وشديدة التوتر تحكم الاجتماع العربي المعاصر هي جدلية التوحيد والانقسام التي تشتغل في نسيجه الداخلي باحتدام، وتضعضع - وظاهراته المختلفة - في حال من المروحة الجديدة بين التماسك النسبي والتشظي المتسارع نطاقاً. ومن النافل القول إن التفكير في هذه الجدلية يمر، حكماً، بالتفكير في الدولة والمجتمع في البلدان العربية المعاصرة بحسبانهما مسرّح تلك الجدلية، والفاعل الكبير في إنتاج دينامياتها، والجهة التي ترتدّ عليها نتائجها: إيجاباً في النادر وسلباً في المعظم. ولذلك، سيلاحظ قارئ الكتاب الحيز الكبير الذي أفرّذناه لإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع فيه بما هي الإشكالية الأم التي يندرج في نطاقها بحث الجدلية التي عنيّا بتناولها فيه.

نشأت فكرة هذا الكتاب عن ملاحظة حالة الاستفحال المتزايد للانسداد السياسي الذي تزرع فيه البلدان العربية المعاصرة فيمنعها من التقدم أو من فتح الأفق نحو التقدم، ويضغط على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها إلى الحد الذي يأخذ تناقضاتها الاجتماعية إلى التعبير عن نفسها في صور من العنف الأهلي تُنذر بالانفجار الكلي بعد أن جرى شيء منه - جزئياً - في بعض من تلك البلدان. لكنها نشأت أيضاً (أي فكرة الكتاب) عن ملاحظة طغيان تفكير أيديولوجي وانتقائي لظاهرة الانسداد السياسي تلك. فالغالب على من يتناولونها أنهم يستهلون الانطلاق من مقدمات مبسطة ومريحة للوصول إلى استنتاجات تُصدّر عنها حكماً، وكأنها نتائج تحليل أو نتائج قاد إليها التحليل!

يُريحُ بعضهم أن ينتهي بـ «التحليل» إلى إنزال حكم الإدانة على الدولة وتحميلها وحدها وزر هذا التدهور الذي وصلت إليه علاقات المجتمع الوطني. ويحلّو لبعضهم الآخر أن يذهب بـ «تحليله» إلى إدانة المجتمع القروسطي المتخلف المستمر مُقنعاً في صورة مجتمع «حديث». وليس لدينا اعتراض على أن يكون هذا وتلك مسؤولين عن ذلك الانسداد، وإنما اعتراضنا على انتقائية في النظر إلى الموضوع لا تنصرف إلى الانتباه إلى الظاهرة في كليتها وإلى العوامل الفاعلة مجتمعة، وإنما تنبّه إلى وجه منها دون آخر. وفي هذا يكمن مزرعها الأيديولوجي والانتقائي.

يمنعنا هذا الضرب من النظر إلى الظاهرة من فهمها - ابتداءً - فهماً موضوعياً صحيحاً، أي في صورتها المركبة (إذن غير المبسطة) التي تتداخل فيها عوامل مختلفة غير قابلة للاختزال في واحدٍ منها. لكن الأخطر من عدم فهمها فهماً صحيحاً هو تركيب خيارات أو استراتيجيات سياسية وعملية على مقتضى ذلك الفهم (غير السليم)، والسَّير فيها وتنفيذها، من قِبَل مَنْ يعينهم أمر صُنع الخيارات السياسية أو تأسيسها على أفكارٍ وبقينيات فكرية. تصبح مصائر الدول والمجتمعات، وحياة ملايين البشر فيها، حقل اختبارٍ لفرضيات لم يَقَع فحصُها فحصاً شديداً قبل إبرام العمل بها. هل نستطيع اليوم أن نتجاهل أن الفتن والحروب الأهلية إنما مُبتدؤها فكرة (خاطئة حكماً) أنتجت لها السنة ودعاة نشرها في الناس وجَّشوا بها وجداناتهم وتركوا أمر استفعالها للأوضاع الاجتماعية والسياسية؟!!

لم نشأ أن نكرّس هذا الكتاب لمساجلة هذا الضرب من التناؤل، وإنما أردناه مساحةً للتعبير عن قراءة أخرى نزعُم أنها تركيبية وجدلية لظاهرة الانسداد وما تقود إليه من نتائج كارثية، وللجدليات والديناميات العميقة التي تصنعها في الاجتماع العربي المعاصر. وهي قراءة حاولت أن تستثمر كثيراً من مفاهيم ومناهج علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي والتاريخ وتاريخ الفكر، وأن تصوّن الحد الأدنى من تقاليد اللغة النظرية من دون أن تفرط في حقها المشروع في بعض النقد الأيديولوجي الذي تحوّل عليه الضرورة أحياناً. ومع أن الكتاب ليس نصّاً نظرياً في الدولة، مثلما نوهت قبلاً، إلا أن هاجس الحاجة إلى التفكير النظري في الدولة وفي مسائل الاجتماع السياسي لم يبارح صفحاته، ولكنه - أيضاً - لم يدفعني إلى افتعال حديثٍ نظريٍّ في موضوع ملموس هو الاجتماع السياسي العربي المعاصر إذا كان قد دفعني إلى مقارنته

ببعض العُدة النظرية. أما مدخل الكتاب، فأردُّته مدخلاً مزدوجاً وإن سريعاً إلى مسألتين: إلى الكتاب وإشكاليته، وإلى إشكالية الدولة في نطاقها النظري.

إن هذا الكتاب دعوة إلى ثلاثة مطالب: إلى تفكيرٍ حقيقيٍّ في مسألة الدولة على الأصول النظرية والارتفاع عن مستوى كلام العموميات السائب والكف عن الثروة الأيديولوجية في مسائل الاجتماع السياسي. ودعوة إلى نقدٍ مزدوج: للدولة وللمجتمع على السواء وإلى القطيعة مع النظرة الانتقائية إلى الموضوع. ثم دعوة إلى أن ترفع النخب السياسية العربية درجة انتباهها إلى ما تأخذ مجتمعاتنا إليه بعضُ الخيارات السياسية الانتحارية من فتنٍ وحروب أهلية تدمرُ البقية الباقية من تلك المجتمعات.

إنه أيضاً صرخة. صرخة في وجه الفتنة، وصرخة ضد الانتقائية الأيديولوجية في التفكير وضد الخمول النظري والكسل المعرفي.

عبد الإله بلقزيز

بيروت، في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨